٤١/١٨٠ ـ التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ،

وإذ يقلقها بالغ القلق التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو الجاري بمستويات مهولة وبمعدلات متسارعة والذي يؤثر تأثيراً سلبياً على الجهود الانمائية التي تبذلها البلدان النامية وعلى الأحوال المعيشية لسكانها ،

١ ـ **تؤكد من جديد** الحاجة الملحّة إلى اتخاذ تدابير ملائمة وفعّالة في مجالات النقد ، والتمويل ، والديون ، وتدفقات الموارد ، والتجارة والتنمية ، بهدف وقف التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو وعكس اتجاهه ؛

٢ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يولي أيضاً ، عند إعداد التقرير المطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٦ ، العناية الواجبة للترابط بين قضايا النقد ، والتمويل ، والديون ، وتدفق الموارد ، والتجارة ، والتنمية .

الجلسة العامة ١٠٠
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٤١/١٨١ ـ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٠/١٧٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين[٣٢] ،

وإذ تلاحظ أن برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ، الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٨/١٤٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، لم يتم إعداده ،

وإذ تلاحظ الحاجة المتزايدة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ،

١ ـ **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني[٣٣] ؛

٢ ـ **ترحب** بقرار الأمين العام الذي يقضي بإرسال بعثة لإعداد برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٨/١٤٥ ؛

٣ ـ **تحيط علماً** بالاجتماع المعني بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني المعقود في جنيف في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٠/١٧٠ ؛

٤ ـ **تعرب عن شكرها** للأمين العام لقيامه بعقد الاجتماع المعني بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ؛

٥ ـ **تعتبر** مثل هذا الاجتماع فرصة ثمينة لتقييم التقدم المحرز في مجال تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ولاستكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة تلك المساعدة ؛

٦ ـ **تحثّ** المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على صرف ما تقدمه من معونة أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة للأراضي الفلسطينية المحتلة وبما يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني فقط وبطريقة لا تساعد على مد أجل الاحتلال الاسرائيلي ؛

٧ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يعقد في سنة ١٩٨٧ اجتماعاً لبرامج منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها وصناديقها وهيئاتها ذات الصلة للنظر في تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني ؛

(ب) أن يدعو منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية المضيفة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة للاشتراك في هذا الاجتماع ؛

٨ ـ **ترجو** من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية مواصلة زيادة ما يقدمونه من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛

٩ ـ **ترجو أيضاً** تقديم مساعدات الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين في البلدان العربية المضيفة بالتعاون مع منظمة

---

(٣٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، جنيف ، ٢٩ آب/أغسطس ـ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 83. I. 21) ، الفصل الأول ، الفرع باء .

(٣٣) A/41/319 و Corr. 1 و Add. 1 و 2 .

التحرير الفلسطينية وبموافقة حكومة البلد العربي المضيف الذي يتعلق به الأمر :

١٠ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين يتناول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٠
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٢/٤١ ـ دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد حق كل بلد في تقرير أهدافه ، وفي السعي لتنفيذ خططه الإنمائية ، وفي تدعيم القطاعين العام والخاص لاقتصاده ، وفي تعزيز تنمية موارده البشرية ، وفقاً لما يختاره من نظام وأولويات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ تسلّم بمسؤولية المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، في أن يعمل ويشجع على إيجاد بيئة اقتصادية دولية عادلة تدعم تنمية البلدان النامية ، في ضوء أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث[٣٤] ،

وإذ تسلّم أيضاً بمسؤولية ودور كل حكومة في تعزيز التنمية وفي تهيئة بيئة مواتية لتحقيقها ،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ المتعلق بدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وكذلك قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ المتعلق بالإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية و ٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ المتعلق بتنمية الموارد البشرية ،

وإذ تلاحظ أن منظمي المشاريع الوطنيين يمكنهم القيام بدور إيجابي وحاسم في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ،

وإذ تدرك أن كثيراً من البلدان تسعى حثيثاً إلى تشجيع وتعزيز وتحسين فعالية منظمي المشاريع الوطنيين في توسيع وتحديث القدرات الإنتاجية ، لاسيما عن طريق زيادة الإنتاجية والقدرات التكنولوجية ، وفي الإسهام بشكل عام في عملية التنمية ،

وإذ تضع في اعتبارها أن تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين ، والنهوض بهم يحتاج إلى عملية دينامية لتكوين رأس المال في البلدان النامية ، وهي عملية تتعلق أيضاً بالموارد المالية والتقنية وبزيادة الفرص المتاحة لهذه البلدان للوصول إلى الأسواق ،

وإذ تسلّم بأن البشر هم القوة الدافعة والملهمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ،

١ ـ **تدعو** الأمين العام والأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، مثل اللجان الإقليمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومركز التجارة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والبنك الدولي ، وكذلك مصارف التنمية الإقليمية ، إلى القيام في نطاق ولاياتهم وبرامجهم وأولوياتهم الحالية بما يلي :

(أ) مواصلة تقديم الدعم ، من خلال سبل عدة منها مشاريع التعاون التقني ، للجهود التي تبذلها الدول في تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين في القطاع الخاص أو العام أو في غيرهما وفقاً للقوانين والأولويات والأنظمة الوطنية ؛

(ب) تيسير التبادل العملي للمعلومات والخبرات بين جميع البلدان فيما يتعلق بدور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية ؛

٢ ـ **ترجو** من الأمين العام دراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز إسهام منظمي المشاريع الوطنيين في القطاعين الخاص والعام على السواء، في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، استناداً إلى العمل الذي يجري القيام به بالفعل في منظومة الأمم المتحدة ، ومع مراعاة تفادي الازدواجية في الجهود والتكاليف ، وأن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

الجلسة العامة ١٠٠
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٣/٤١ ـ جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والمتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

---

(٣٤) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق .